تعليمُ السُّوريين في دولِ الجوار (دول اللجوء)

أ.د. زكريَّا ظلَّام*

ملخص البحث :

تم في هذا البحث تحديد أعداد الطلاب السوريين من هم في سن الدراسة في كل دولة من دول اللجوء، كما تم تحديد اعداد الطلاب الملتحقين في المدارس واعداد الطلاب غير الملتحقين. ونظرا لضخامة أعدادهم ولانعكاس ذلك على مستقبل الشباب السوري، فقد تم تحديد أسباب عدم التحاق الطلاب السوريين في كل دولة من هذه الدول واقتراح الحلول الممكنة.

ونظرا لضخامة اعداد اللاجئين السوريين في كل من تركيا ولبنان والأردن، فقد تم اقتصار الدراسة في هذا البحث عليها.

ختم البحث بتوصيات هامة سيؤدي اعتمادها الى تخفيف معاناة الشعب السوري بشكل عام، والشباب السوري بشكل خاص، كما سيؤدي الى عودة مئات الاف الطلاب السوريين الى مقاعد الدراسة.

مقدمة :

أدَّت الجرائم التي ارتكبها النِّظام بحقِّ المدنيين السُّوريين، إلى هجرة ولجوء الملايين إلى الدول المجاورة، هرباً من الموت وللحفاظ على حياة ومستقبل أبنائهم. يبلغ عدد الأطفال السُّوريين اللاجئين في الدُّول المجاورة ومصر 2,3 مليون طفل.

يعدُّ التَّعليم من أهم المشاكل التي واجهت السُّوريين في دول اللجوء بعد لقمة العيش.

فبالعلم وحده يبنى مستقبل هؤلاء الأطفال والشَّباب، وبالعلم وحده سيبنون سوريا الحديثة إن شاء الله.

للوقوف على أحوال التَّعليم في دول اللجوء، تابعنا في مؤسسة تعليم بلا حدود / مداد، تطور عمليات تعليم السُّوريين في كل من تركيا ولبنان والاردن.

---

*– **الأستاذ الدكتور زكريَّا ظلَّام:** من مواليد سورية_ حلب_ عام 1951م، دكتوراه في الفيزياء من جامعة موسكو عام 1979م، تعيَّنَ في جامعة حمص عام 1980م، وترقّى إلى مرتبة أستاذ عام 1993م، له عديد الكتب في الفيزياء، عمل في الجزائر وليبيا والسعودية، وأشرف وحكَّمَ العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، وكان عضواً في لجنة افتتاح جامعة حلب في المناطق المحررة.

نعرض في الجدول التالي، الدراسة الإحصائية لأعداد الطُّلَّاب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين، مع ذكر الجهات الداعمة في كل دولة. [المراجع 1-2-9-10].

دولة اللجوء	عدد اللاجئين السُّوريين	عدد الطُّلَّاب الملتحقين	عدد الطُّلَّاب غير الملتحقين	عدد الطُّلَّاب الكليّ	عدد الطُّلَّاب الملتحقين في التَّعليم الجامعي	الجهة الداعمة
تركيا	2,969,000	491,346	529,252	1,020,598	19000	اليونيسف من خلال الحكومة التُّركيَّة
لبنان	1,100,000	235,000	255,000	490,000	10,000	الأمم المتحدة عبر الحكومة اللبنانية وأبواب الخير الكويتية وبعض الناشطين السُّوريين
الأردن	800,000	128,000	57,000	185,000	3,200	اليونيسيف وعدة منظمات في المخيَّمات فقط
العراق	233,000	65,000	25,000	90,000	7,000 كردستان	اليونيسيف وعدة منظمات في المخيَّمات
مصر	140,000	42,000	1,000	43,000	14,000	اليونيسيف
المجموع	5,242,000	961,346	867,252	1,828,598	52200	

اشكاليات البحث :

نلاحظ من الجدول ضخامةَ أعداد الطُّلَّاب السُّوريين غير المسجَّلين بالمدارس، حيث بلغت نسبتهم 47%. وإذا علمنا أنَّ عدد السُّوريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ال 19 – 24 عاماً والموجودين في دول اللجوء هو 650 الف شاب سوري (نصفهم في سنِّ التَّعليم الجامعي)، فأنَّ نسبة الملتحقين في التَّعليم الجامعي لا تتجاوز 16%. [المرجع 9].

أهمية البحث :

تنذر أعداد الطلاب السوريين غير الملتحقين بالمدارس والجامعات بكارثةٍ إنسانيَّة لجيلٍ كامل، وربَّما لأجيال قادمة،

فلا بد من تحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك واقتراح الحلول التي يمكن ان تزيل تلك المعوقات.

أهداف البحث :

1- تحديد الأسباب العامَّة والمشتركة في جميع دول اللجوء.
2- تحديد الأسباب الخاصة في كل دولةٍ من الدُّول، والتي ترتبط بأنظمتها وقوانينها وطريقة معاملة السُّوريين فيها.
3- اقتراح الحلول الممكنة في كل دولةٍ من الدُّول.
4- اقتراحات عامة يمكنها المساهمة في زيادة اعداد الطلاب الملتحقين في المدارس.

منهج البحث :

اعتمدنا في البحث المنهج الاحصائي التحليلي، حيث تم ربط المعطيات الإحصائية التي حصلنا عليها من المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني مع الواقع الاجتماعي للأَسر السورية والعقبات التي تقف عائقا امام التحاق الطلاب في المدارس.

محاور البحث :

نظراً لتشعب المناطق الجغرافية التي يهتم بها البحث فقد تم تقسيم الى عدة محاور هي :

1- الأسباب العامَّة التي نلاحظها في جميع دول اللجوء.
2- واقع تعليم السوريين في تركيا والمعوقات والحلول.
3- واقع تعليم السوريين في لبنان والمعوقات والحلول.
4- واقع تعليم السوريين في الأردن والمعوقات والحلول.

المحور الاول :

بعد دراسة واقع الأسر السورية في دول اللجوء والأسباب التي تمنع التحاق الشباب السوري من الالتحاق بالمدارس، لاحظنا وجود أسباب عامَّة مشتركة في جميع دول اللجوء أهمها:

1) حاجة الأسر المادِّية، مما يدفعهم إلى تشجيع أبنائهم على العمل عوضاً عن دفعهم إلى الذهاب للمدرسة. وقد نجد هذا مبرراً إذا علمنا أنَّ 85 % من السُّوريين يعيشون تحت خطِّ الفقر. [المرجع 1].

2) عدم وجود برامج لاستيعاب متأخري ومنقطعي التسلسل التَّعليمي.

3) عدم كفاية المدارس المخصَّصة لاستقبال الطُّلَّاب السُّوريين.

4) ضخامة أعداد الطُّلَّاب السُّوريين اللَّاجئين في سن التَّعليم (من 5 إلى 18 عاماً).

5) غياب دور السُّوريين في الرَّقابة والإشراف على المدارس المخصَّصة لتعليم الطُّلَّاب السُّوريين.

6) عدم وجود تصاريح الإقامة.

7) عدم توفُّر الوثائق المطلوبة للاعتراف بالتَّعليم السَّابق.

8) ارتفاع كلفة التَّعليم العالي.

المحور الثاني :

واقع تعليم السوريين في تركيا والمعوقات والحلول

يبلغ عدد اللاجئين السُّوريين في تركيا 2,969,000 سوري، وفقاً للإحصائيات الرسميَّة التُّركيَّة. يتوزع 2,710,429 سوري في مختلف الولايات التُّركيَّة، ويسكن 258,571 سوري في المخيَّمات. [المرجع 4 و 9].

بدأ نشاط تعليم اللاجئين السُّوريين في تركيا منذ العام الأولى للتهجير عبر مؤسسات تعليمية خاصَّة، وبدعم من منظَّمات سوريَّة. فقد سمحت التسهيلات التُّركيَّة للسُّوريين، بتوصيفهم كضيوف في تركيا، بممارسة نشاطِهم التَّعليمي، ولم تضع امامهم عراقيل كما وُضعت في دولٍ أخرى –كتصديق الوثائق من

حكومة النِّظام –حيث اكتفت بتصديق الوثائق والشهادات الصَّادرة من وزارة التَّعليم في الحكومة السُّوريَّة المؤقَّتة، كما اعترفت بشهادات الثَّانويَّة العامَّة الصادرة عنها.

إضافة إلى ذلك، أقامت وزارة التَّعليم التُّركيَّة امتحانات ثانويَّة عامَّة خاصَّة للسُّوريين، والتي عُرفت بالامتحان المعياري. فقد تقدم لهذه الامتحانات 8,500 طالبا عام 2015 نجح منهم 3,500 طالباً، بينما تقدم للامتحان المعياري 6,350 طالباً عام 2016 نجح منهم 3,783 طالباً. وقد تم قبول تسجيل حملة هذه الشَّهادة في الجامعات التُّركيَّة وفقاً لدرجاتهم التي حصلوا عليها.

لم تكن المدارس التي أشرف عليها السُّوريُّون بحالةٍ مُرضية، فقد حصلت بعضُ التجاوزاتِ الماليَّة والإداريَّة في العديد من المدارس.

مع بداية العام الدراسي / 2015–2016م / نظَّمت الحكومة التُّركيَّة عمليَّة تعليم السُّوريين وحصرت العمل من خلال وزارة التَّربية التُّركيَّة، حيث خصَّصت (401) مدرسة (مدارس التَّعليم المؤقت) للسُّوريين موزعةً ضمن 81 ولايةٍ تركيَّة، بالإضافة إلى (31) مدرسة في المخيَّمات. يدرُسُ في هذه المدارس معلمون سوريون وبالمنهاج السُّوري المعدَّل، وتُدفع رواتبُهم من اليونيسيف عبر الحكومةِ التُّركيَّة. يتقاضى حالياً المدرِّس (1,300 ليرة تركية) شهريَّاً، أي ما يُعادلُ حوالي (360$). يُدَرِّسُ في هذه المدارس 14,742 مدرساً من أصل 19,700 مدرساً خضعوا لدوراتٍ تدريبة.

اتخذت وزارةُ التَّعليم التُّركيَّة قراراً بدمج الطُّلَّاب السُّوريين في المدارسِ التُّركيَّة، وقد علَّلت هذا القرار بما يلي:

أ- حصول الطَّالب السُّوري على شهادةٍ ثانويَّة معترفٍ بها دُوليًّا، تخوله دخول أي جامعة في العالم.

ب- ضرورة إتقان اللغة التُّركيَّة قبل دخول الطُّلَّاب إلى الجامعات التُّركيَّة.

ت- في الحقيقة واجه تعليم السُّوريين خارج نظام التَّعليم الرسمي تحدياً كبيراً في اعتماد الشهادات الممنوحة، لذلك لجأت الدول المضيفة لفرضِ مناهجها والإشرافِ الكاملِ على العمليَّة التَّعليميَّة.

في سعي الحكومة التُّركيَّة لدمج الطُّلَّاب السُّوريين في المدارس التُّركيَّة، اتخذت وزارة التَّعليم التُّركيَّة في أواخر عام 2016 خطوات عملية للبدء بتنفيذ هذا البرنامج:

1- رُفدت مدارسُ التَّعليم المؤقت في مختلف الولايات التُّركيَّة بـ 2,500 مدرسٍ تركيٍ لتدريسِ اللغة التُّركيَّة، في جميعِ مدارسِ التَّعليم المؤقَّت.
2- تم دمج طلاب الصَّف الأوَّل والصَّف الخامسِ والصَّف التاسعِ، مع الطُّلَّاب الأتراك في المدارسِ التُّركيَّة.

فوفقاً للخطة الموضوعة من وزارة التَّعليم التُّركيَّة سيتم بعد عامين من الآن دمج جميع الطُّلَّاب السُّوريين في المدارس التُّركيَّة.

لاقت هذه الخطَّة بعض الصُّعوبات والعقبات عند تنفيذها على أرض الواقعِ، وتسبَّبت بإشكالياتٍ لكثيرٍ من الطُّلَّاب السُّوريين يمكن تحديدها بما يلي:

1- كثرة الحصص باللغة التُّركيَّة، فقد أقرَّت وزارة التَّعليم التُّركيَّة 15 حصَّة أسبوعيَّة، يتعلَّم خلالها الطَّالب اللغة التُّركيَّة. و هذا ما شكَّل صعوبةً وضغطاً على الطَّالب الذي يدرس لغةً أجنبيَّة ثانيةً بهذه الكثافة.
2- ضعف خبرة المعلِّمين الأتراك بالأساليب التَّعليمية والتربويَّة، فمعظمهم – إن لم يكن كلُّهم – خِريجون جُدد، وليس لديهم سابقُ معرفةٍ وخبرةٍ في تعليم اللغة التُّركيَّة للناطقين بغيرها.

3- عدم رغبة كثير من الطُّلَّاب السُّوريين في تعلُّم اللغة التُّركيَّة، ما يشكِّل عائقًا أمام المدرِّس التركي.

4- وقد وصلَ الأمر أحياناً إلى عدم مقدرة بعض المدرسين على ضبط الصَّف إلا بعد الاستعانة بمدرِّسين سوريِّين.

5- لجوء بعض الأساتذة إلى استعمال العنف مع الطُّلَّاب في المرحلة الابتدَائيَّة، ما أوجد حاجزًا نفسياً أمامَ الطَّالب في محبَّته للغة التُّركيَّة، وبالتَّالي تعلُّمها.

6- ارتفاعُ نصابِ المدرِّسِ التركي، حيث وصل إلى 30 حصَّة أسبوعياً، وهذا الأمر أدَّى إلى انخفاض أداء المدرِّس بشكلٍ ملحوظٍ، فهو لا يجد الوقت اللازم لتحضير دروسه، بل تشعر أنَّ نفسيتَهُ محبطةٌ لكثرةِ الدُّروس.

7- عدم وجود (أو ضعف) التوجيهِ والتَّخطيطِ العام لتدريس اللغةِ التُّركيَّة، فعدد الساعاتِ الفصلية يبلغ 300 ساعة في الفصل، في حينِ أنَّ المنهاج هو عبارةٌ عن كتابٍ واحدٍ لا يتجاوزُ الـ 100 صفحة.

8- الضَّعف الشديد في الوسائل التَّعليمية والإيضاحية والتشجيعية.

9- تخوفُ الأهلِ على مستقبلِ تعلمِ أبنائهم للغة الأم (اللغة العربية)، وتأثير ذلك على انتمائهم الوطني.

10- تم توزيع طلَّاب الصَّفين الخامس والسَّادس السُّوريين بأعدادٍ قليلة (ما بين 5-8 طلاب) ضمن الصَّفوف التُّركيَّة، فوجدوا أنفسهم قلةً ولا يستطيعون مجاراةَ زملائهم الأتراك. [المرجع 3].

11- أُجبر طلَّاب المرحلة الثَّانويَّة على الالتحاق بالتَّعليم المهني. وهذا أدَّى إلى عدم التحاق الكثيرين بالمدارس، وخاصةً الإناث.

للتخفيف من هذهِ الآثار السلبيَّة، لقرار دمج الطُّلَّاب السُّوريين مع زملائهم الأتراك يمكن اتخاذ بعض الإجراءات أهمها:

1- تعيين مرشدين نفسيِّين سوريِّين إلى جانبِ المرشدين الأتراك، ريثما تتم إزالة حاجز اللُّغة.

2- تعيين موجِّهين اختصاصيِّين في تعليم اللغة التُّركيَّة للناطقين بغيرها، بحيث يقومون بالإشراف على المدرِّسين الأتراك الجُدد.

3- إقامة دوراتٍ حقيقيَّةٍ وفاعلةٍ في اللُّغة التُّركيَّة للمعلِّمين السُّوريين لإشراكهم مع زملائِهم الأتراك بتدريسِ اللغة التُّركيَّة للطُّلَّابِ السُّوريين.

4- إقامةُ ندواتٍ لأولياءِ أمورِ الطُّلَّاب – بشكلٍ خاص – وللسوريين بشكلٍ عام، لتوضيح الاهتمام الذي توليه وزارة التَّعليم التُّركيَّة لتدريسِ الطُّلَّاب السُّوريين لغتهم العربيَّة في المدارس التُّركيَّة ، حيثُ يتم تدريس:

أ- مادة اللغة العربية بمعدل 4 ساعات أسبوعياً في المرحلة الابتدَائيَّة، عدى الصَّف الأول.

ب- في مرحلة التَّعليم الأساسي سيتم إضافة مادَّة أخرى هي مادَّةُ الثَّقافة الشَّعبيَّة -(بمعدل 2 ساعة أسبوعياً) - لطلاب الصَّفين السَّادس و السابع.

ت- أمَّا في مرحلة التَّعليم الثَّانوي، فسوف تضاف مادَّة الأدبِ العربي بمعدل ساعتين أسبوعياً، عوضاً عن مادة الثَّقافة الشَّعبيَّة.

وبذلك يكون عدد السَّاعات التي سيدرسها الطَّالب السُّوري في المدارس التُّركيَّة في الصَّف السَّادس والسَّابع، والمرحلة الثَّانويَّة هو (6) ساعات أسبوعياَ. [المرجع 4].

قد لا يكون عدد ساعات تدريس اللغة العربية كافياً، لذلك علينا أيضاً التوجه إلى أولياء الأمور في جميع دولِ الاغتراب، بما فيها تركيا، بأنه يتوجب علينا نحن السُّوريُّون بذل جهدٍ مضاعفٍ لتدريس أبنائنا اللغة العربيَّة وتاريخنا المجيد. ولنا في القرآن الكريم مرجعاً أساسياً للحفاظ على الهوية والانتماء الوطني والدين الاسلامي. ويمكن ان يتم هذا عبر التَّعليم الرديف في المساجد والمراكز الثقافية.

يقدر عدد الأطفال والشباب السُّوريين الذين هم في سن الدراسة (أعمارهم ما بين5 الى 18 سنة) ب 1,020,598 سوري. [المرجع 9].

يدرس في مدارس التَّعليم المؤقت 300,346 طالب، ويدرس في المدارس التُّركيَّة 191 ألف طالب.

أي أن عدد الطُّلَّاب السُّوريين الملتحقين بالمدارس هو 491,346 طالب، وبذلك تكون نسبة الطُّلَّاب الملتحقين في المدارس تبلغ 48% من عدد من هم في سنِّ الدِّراسة. [المرجع 4].

بالرغم من الجهودِ والتسهيلاتِ التُّركيَّة، فقد بقي عددٌ كبيرٌ من الطُّلَّاب خارج المدارسِ، حيث بلغَ عددهم 529,252 طالب – بحده الأدنى –. أي تبلغ نسبة الطُّلَّاب غيرِ الملتحقين بالمدارسِ إلى عددِ الشَّباب السُّوريين المسجّلين رسمياً والذين هم في سنِّ الدِّراسة 52%.

بمتابعة نسب التحاق الطُّلَّاب في كلِّ مرحلةٍ من المراحل الدِّراسيَّة وجدنا ما يلي : [المرجع 8 و 9].

1- تبلغ نسبة الطُّلَّاب الملتحقين بمدارس المرحلة الابتدَائيَّة حوالي 94 % من الأعداد التي تتوافق أعمارهم مع هذه المرحلة.
2- تبلغ نسبة الطُّلَّاب الملتحقين بمدارس المرحلة المتوسِّطة حوالي 43 % التي تتوافق أعمارهم مع هذه المرحلة.
3- تبلغ نسبة الطُّلَّاب الملتحقين بمدارس المرحلة الثَّانويَّة حوالي 18 % التي تتوافق أعمارهم مع هذه المرحلة.

فما هي الأسباب التي أدَّت إلى عدم متابعة 52 % – بحده الأدنى – من الأطفال والشباب السوري لتعليمهم.

إضافة للأسباب العامَّة المشتركة بين دول اللجوء، والتي ذكرناها سابقاً، يمكن حصر هذه الأسباب بما يلي:

1- من هم القضايا التي يعاني منها السُّوريُّون في تركيا وغياب من يمثلهم أمام المؤسسات التُّركيَّة. ومن هذه القضايا موضوع التَّعليم. حيث يتم التَّواصل مع الإخوة الأتراك عبر منظَّمات المجتمع المدني بشكلٍ إفرادي، وكثيراً ما تكون القرارات التُّركيَّة بعيدةً كل البعدِ عن مجرياتِ تبادل الآراء:

أ – بعد أن نوقشت طريقة احتساب درجات الطَّالب في الثَّانويَّة العامَّة لدخول الجامعة، حيث تم الحديث عن حصر الدَّرجات بما حصل عليه في الصَّف الحادي عشر. صدر قرار باحتساب الدَّرجات اعتباراً من الصَّف التَّاسع إلى الصفِّ الحادي عشر.

ب – عندما أقامت وزارة التَّعليم التُّركيَّة الامتحان المعياري للطُّلاب السُّوريين، تم قبولهم في الجامعات التُّركيَّة بناء على الدَّرجات التي حصلوا عليها. تفاجئونا الوزارة الآن بوجوب خضوع الطَّالب لامتحانٍ عامٍ لخمسةِ مواد باللغة التُّركيَّة، يجب على الطَّالب النجاح باثنتين منها على الأقل لدخول الجامعة.

ت – القرار المفاجئ الذي اتخذته مديريَّة التَّعليم في مرسين بدمج جميع الطُّلَّاب السُّوريين وبكافة المراحل والصَّفوف في المدارس التُّركيَّة مع بداية العام الدراسي القادم.

2- عدم معرفة أولياء الأمور والطُّلَّاب بآليات تسجيل أبنائهم في المدارس، وبالقرارات الجديدة التي تصدرها وزارة التَّعليم التُّركيَّة. لذلك يجب إيجاد طريقةٍ مناسبةٍ لحلِّ هذه المسألة. فكثيرون من أولياءِ الأمورِ لا يعلمون انه يمكن ان يسجِّلوا أبناءهم في مدارس التَّعليم المؤقت بعد إجراءِ اختبار سبر المعلومات بالمدرسة مباشرةً، وكثيرون لا يعلمون أنَّه يمكن للطالب الذي يفرضُ عليه التسجيل في الصَّف التاسع التَّعليم المهني أو المسلكي، يمكن أن ينتقل في الصَّف العاشر إلى التَّعليم العام. ويمكن أن يتم هذا عبر النت، ويحقُّ للطالب اختيار ثلاث مدارس.

3- التَّوزع غير المتناسب للمدارس المخصَّصة مع كثافة تموضع السُّوريين.

4- عدم القدرة المالية للأهل على تحملِ أعباءِ التنقلات.

5- اختلاف العادات والتَّقاليد، واختلاف الثَّقافة التَّعليميَّة، ما يدفع الأهل لعدم إرسال أبنائهم للمدارس – خصوصاً للإناث.

6- غياب برامج استيعاب متأخري ومنقطعي التَّسلسل التَّعليمي، والذين تجاوزت أعمارهم المرحليَّة التَّعليميَّة التي وصلوا اليها.

7- عدم كفاية الرَّقابة والإشراف العلمي والتربوي على مدارس التَّعليم المؤقت السُّوريَّة، وعدم إشراك السُّوريين في ذلك.

8- توقف أو تأخر إصدار بطاقات التعريف الشخصية (الكيملك).

9- يلعب عاملُ اللغة دوراً معيقاً، ونرى هذا بوضوحٍ من انخفاضِ نسب أعداد الطُّلَّاب الملتحقين في المرحلة المتوسِّطة مع نسبة أعداد طلاب المرحلة الابتدَائيَّة، والانخفاض الكبير بنسبة طلاب المرحلة الثَّانويَّة مع المرحلة المتوسِّطة.

التَّعليمُ الجامعي والدِّراسات العليا:

أمَّا في مجال التَّعليم العالي والدِّراسات العليا، فلا بدَّ من الإشارة إلى ما قدَّمه مجلسُ التَّعليم العالي (اليوك) للطلاب السُّوريين. فبالإضافة لاعترافه بالشَّهادة الثَّانويَّة الممنوحة من وزارة التَّربية والتَّعليم في الحكومة السُّوريَّة المؤقَّتة، وإقراره برنامج التدريس باللغة العربية، والموافقة على قبول تسجيل الطُّلَّاب المستجدين، فقد سمح مجلس التَّعليم العالي للطُّلاب السُّوريين الذين تركوا جامعاتهم هرباً من ظلم النِّظام وبطشه بإتمام دراستهم في الجامعات التُّركيَّة.

يبلغ عدد السوريين الذين تقع أعمارهم ما بين 18- 24 عاما 450,378 شاب، نصفهم بحاجة الى التعليم الجامعي. فإذا علمنا أن عدد الطُّلَّاب السُّوريين المسجَّلين في الجامعات التُّركيَّة للعام الدراسي 2017/2016 قرابة 19 ألف طالبٍ وطالبة، فإن نسبتهم حوالي 8% من عدد الطُّلَّاب المؤهلين لدخول الجامعات. [المرجع 10].

حصل أكثر من 3000 طالب منهم على منحٍ دراسية. إضافة إلى هذا العدد يدرس حوالي ألفي طالبٍ سوري في جامعاتٍ تركيةٍ خاصةً. تعد ولايتي اسطنبول وغازي عينتاب أكثر الولايات احتضاناً للطُّلاب السُّوريين، حيث استوعبت جامعات اسطنبول 1927 طالباً، بينما استوعبت جامعة غازي عينتاب 1680 طالباً، وكانت الجامعة الأولى التي افتتحت برنامج التدريس باللغة العربية. أما بقيَّة الطُّلَّاب فقد تمَّ استيعابهم في عددٍ من الجامعاتِ التُّركيَّة هي: قره بوك - مرسين - قهرمان مراش - إينونو - جوقر أوفا، بالإضافة لـ 35 جامعة وقفية تستقبل كل منهم خمسين طالباً على الأقل. أما عدد الطُّلَّاب

المسجَّلين في الدِّراسات العليا فبلغ 1500 طالباً، منهم 1150 طالباً في مرحلة الماجستير و 350 طالباً سجَّلوا للحصول على درجة الدكتوراه. [المرجع 8].

لم تقتصر التَّسهيلات التي قدمها مجلس التَّعليم العالي على الطُّلَّاب السُّوريين فقط، بل تجاوزها لتطال الأكاديميين السُّوريين، حيث سمح لهم بالتَّدريس في الجامعات التُّركيَّة. فيبلغ عدد الاكاديميين الذين يدرسون في الجامعات الحكومية التُّركيَّة 327 أكاديمياً، بينما يبلغ عدد الأكاديميين المدرِّسين في الجامعات الخاصة 65 أكاديميا.

المحور الثالث :

واقع تعليم السوريين في لبنان والمعوقات والحلول

وفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش الصادر عام 2017 ، فان لبنان يستضيف 1.1 مليون لاجئ سوري مسجَّلين رسمياً. ويوجد بينهم 500 ألف طفل سوري لاجئ مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، تتراوح أعمارهم ما بين 3 و18 سنة، أي في سن الدِّراسة حسب النِّظام التَّعليمي اللبناني. لكن بحسب وزارة التَّربية اللبنانيَّة، فإن عدد الأطفال "غير اللبنانيين" المسجَّلين في المدارس اللبنانية للعام الدراسي 2016 – 2015 لم يتجاوز 158 ألف طفل، أغلبهم من السُّوريين، بالإضافة إلى 87 ألف غير لبناني في المدارس الخاصَّة وشبه الخاصَّة. إضافةً إلى هؤلاء المسجَّلين، يوجد عدد غير معلوم من الأطفال خارج المدارس من ضمن الـ 400 ألف سوري غير المسجلين في بيانات المفوَّضيَّة. التي أوقفت التَّسجيل في مايو/أيار 2015 بطلبٍ من الحكومة اللبنانيَّة.

إذا افترضنا أن معظم المسجَّلين في المدارس اللبنانيَّة من غير اللبنانيين هم سوريون، فإن عدد الطُّلَّاب السُّوريين المسجَّلين في المدارس اللبنانية لا يتجاوز 245 ألف طالب. أي أن عدد الأطفال السُّوريين غير المسجَّلين في المدارس يزيد عن 255 الف طالب.

سمح لبنان للاجئين السُّوريين بالالتحاق بالمدارس الحكوميَّة مجَّاناً، وفتح دواماً ثانياً "بعد الظُّهر" للسُّوريين في 238 مدرسة في العام الدِّراسي 2015 – 2016.

أعلنت وزارة التَّربية اللبنانيَّة في سبتمبر/أيلول عن خطة لتسجيل 200 ألف لاجئ سوري في المدارس الحكوميَّة بدعم دولي، كجزءٍ من سياسةِ "توفير التَّعليم لكل الأطفال" المتبناة في يونيو/ حزيران عام 2014. [المرجع 2]

إضافة للمدارس الرسمية، يوجد في لبنان حوالي (100) مدرسة خارج النطاق الرسمي، معظمها مدعومة بشكل جيد من منظمات انسانية، مثل مؤسسة السنكري الانسانية، و منظمة أبواب الخير الكويتية، إلا أنه يوجد (16) مدرسة من هذه المدارس غير مدعومة نهائيا، مثل (مدرسة أجيال الغد – مدرسة نحن راجعون – مدرسة الأزهر)، أو تتلقَّى دعماً رمزياً مثل (مدرسة براعم الشام – مدرسة أبناء الشهداء – براعم النور – براعم البنيان). يعمل في هذه المدارس (غير المدعومة والمدعومة جزئيا) بشكل شبه تطوعي قرابة (350) إدارياً و مدرساً، و هم بحاجةٍ إلى دعمٍ من منظماتٍ إنسانيَّة.

ما هي الأَسباب التي أدَّت إلى وجود أكثر من 255 ألف طالب سوري خارج المدارس اللبنانية؟

1- أدى إصرار وزارة التَّربية اللبنانية على أن تكونُ وثائق الطُّلَّاب مصدَّقة من حكومة النِّظام، إلى عدم تسجيل الكثير من الطُّلَّاب الذين فقدوا وثائقهم الرسميَّة.
2- مع أنَّ وزارة التَّربية اللبنانية أعطت توجيهات إيجابية لقبول الطُّلَّاب السُّوريين، إلا أنَّ بعضَ المدارسِ لا تلتزم بالقرار، وتضع عراقيلاً غير قانونيَّة لعدم تسجيل الطُّلَّاب السُّوريين. كإجراء اختباراتٍ صعبةٍ جداً.
3- بالرغم من أن عدد الأماكن المخصصة للأطفال السُّوريين في المدارس الحكومية شهد ارتفاعا متواصلاً منذ بداية الأزمة عام 2011، إلى أن وصل عام 2016 إلى 200 ألف مكان، خصصه المانحون للأطفال السُّوريين. إلا أن عدم تخصيص الأماكن المتاحة في المناطق المحتاجة، بالإضافة إلى وجود عراقيل أخرى واجهت الأطفال السُّوريين. أدى إلى بقاء 50 ألف مكان شاغر.
4- أدَّت شروط الإقامة المجحفة، التي تمنع أغلب اللاجئين من الحصول على إقامة شرعية، إلى هدم سياسات لبنان السَّخية لإلحاق الأطفال السُّوريين بالمدارس.
5- عدم استيعاب المدرِّسين السُّوريين لتدريس الطُّلَّاب السُّوريين، وهذا أدى إلى بطالتهم من جهة، وإلى التغير المفاجئ لطريقة وأسلوب شرح الدروس بالنسبة للطلاب، من جهةٍ أخرى.
6- الاختلاف الثقافي والفكري وحتى اللغوي بين المنهاج السُّوري والمنهاج اللبناني الذي يعتمد اللغة الفرنسية ومصطلحاتها في تدريس الرِّياضيات والعلوم.
7- عدم إمكانيَّة تسجيل الطُّلَّاب متأخري ومنقطعي التَّسلسل التَّعليمي.

8- الضَّغط الكبير على قدرة الاستيعاب الطُّلَّابي في المدارس اللبنانيَّة، لضخامة عدد الأطفال السُّوريين اللاجئين في لبنان مقابل أعداد الطُّلَّاب اللبنانيين أنفسهم.

المحور الرابع :

واقع تعليم السوريين في الأردن والمعوقات والحلول

وفقاً لإحصائيَّات منظمة اليونيسيف المعلنة ضمن مؤتمر دولي للتعليم، ووفق اجتماعات دورية قامت بمتابعتها المنظمة، فقد وصلت عدد اللاجئين السُّوريين في الأردن إلى (800,000) سوري. يبلغ عدد من هم في سن التَّعليم حوالي 185,000 طفلاً. [المرجع 1].

يدرس الطُّلَّاب السُّوريُّون اللاجئون في الأردن ضمن المخيَّمات التي يعيشوا بها بشكل أساسي، ومع انتشار أعداد من اللاجئين السُّوريين خارج المخيَّمات، فقد تم افتتاح 120 مدرسة من المدارس الرسميَّة في كافَّة أنحاء المملكة الأردنيَّة، لاستيعاب الطُّلَّاب السُّوريين بدوامٍ مسائي. إلا أنَّ هذه المدارس لا تتَّسع لجميع الطُّلَّاب السُّوريين، لذلك بقي الكثيرون منهم على قوائم الانتظار، ولم يُتَّخذ تجاههم أي إجراء منذ عامين. كمدارس عين الباشا والبقعة، وبعض التجمعات الأخرى.

تخضع جميع المدارس (النِّظامية والتي ضمن المخيَّمات) في الأردن لوزارة التَّربية الأردنية، من حيث الإدارة والمنهاج.

بلغ عدد الطلاب السوريين الملتحقين في المدارس النظامية والمخيمات 128 الف طالب. وبلغ عدد الطُّلَّاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس 57,000 طالباً، منهم 19,500 طالبً على قوائم الانتظار، لعدم استيعابهم في مدارس وزارة التَّربية، بالإضافة إلى 33,734 طالباً ليسوا على قائمة الانتظار وهم غير مسجلين.

ماهي الأسباب وراء عدم التحاق هؤلاء الطُّلَّاب بالمدارس؟

تبلغ نسبة الطُّلَّاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس لعدم استيعاب المدارس الأردنيَّة الرسمية لهم (المفرق – إربد – الزرقاء – عمان) حوالي 27%. [المرجع 5].

1- تسرُّب أعداد من الطُّلَّاب المقبولين بالمدارس بسبب بعد المدارس عن اماكن سكنهم.

2- تسرُّب العديد من الطُّلَّاب نتيجة العنف المدرسي، أمَّا من المدرِّسين، أو من زملائهم الطُّلَّاب الأردنيين، نتيجة عدم الانسجام.

3- خلل في العملية التَّعليمية بالدوام المسائي المخصص للطُّلاب السُّوريين في المدارس الأردنية، (مثل عدم إتمام المنهاج، وعدم التزام المدرِّسين الاردنيين بالدَّوام، والنَّجاح التلقائي للطُّلاب بدون امتحان).

4- تسرب 6% من الطُّلَّاب، بسبب ضعف مستواهم التَّعليمي نتيجة الانقطاع عن الدِّراسة لمدَّة سنتين أو أكثر.

5- هناك أعداد كبيرة من الطُّلَّاب لم تسمح لهم القوانين الأردنيَّة بالالتحاق بالمدارس لانقطاعهم عن الدراسة لسنتين أو أكثر وتجاوزهم العمر المسموح به للالتحاق بالمدارس الأردنيَّة الرَّسميَّة، فهم لن يعودوا إلى المقاعد الدِّراسيَّة إلا باجتياز امتحان يُجرى لهم بعد التَّسجيل في وزارةِ التَّربية الأردنية دون استقبالهم في المدارس.

6- لم يتمكن الكثير من الطُّلَّاب السُّوريين التسجيل في المدارس لإصرار التَّربية الأردنية على ان تكون وثائقهم مصدقة اصولا من حكومة النِّظام السوري.

7- تنصُّ القوانين الأردنية على أنَّ قبول الطُّلَّاب السُّوريين في التوجيهي الأردني (الثَّانويَّة العامَّة)، فقط لمن هم بعمرٍ مناسب، ويتم هذا بموجب وثيقة الحادي عشر السوري المصدقة حسب الأصول. أما الطُّلَّاب الذين تجاوزوا العمر المحدد، فلا يُقبلوا الا بموجبِ تسلسلٍ دراسي يتضمن رسوبهم في امتحانات (الثَّانويَّة العامَّة).

8- أدى عدم تمكن الطُّلَّاب السُّوريين من تصديق الوثائق أصولاً من سوريا، إلى عدم التسجيل في امتحانات التوجيهي الأردني. كما أن أعداداً كبيرةً من الطُّلَّاب الذين تمكنوا من تصديق وثائقهم لم يتمكنوا من التسجيل في التوجيهي الأردني (شهادة الثَّانويَّة العامَّة)، وذلك لانقضاء عامين أو ثلاث على انقطاعهم عن الدراسة، ولأن معظمهم لم يتقدم أصلاً لامتحانات شهادة الثَّانويَّة العامَّة في سوريا.

10- وجود حوالي 10 % من اللاجئين السُّوريين، طلَّاب جامعيين منقطعين عن دراستهم الجامعية، أو حائزين على شهادة الثَّانويَّة العامَّة ولم يستطيعوا التسجيل في الجامعات.

التدريس في مخيَّم الزعتري:

يبلغ عدد سكان مخيَّم الزعتري حوالي 80,100 سورياً يتزايدون يوميا بحدود 15 طفلاً، و تبلغ نسبة الطُّلَّاب في سن الدراسة في المخيَّم 33 % من العدد الكلي. نسبة كبيرة من الأطفال يعملون ويدرسون في آنٍ واحد. [المرجع 6 و7].

وفقاً لتصريح مسؤولة التَّعليم باليونيسيف في الأردن، فإنه يوجد في مخيَّم الزعتري 29 مدرسة ضمن 12 تجمعاً، موزعين جغرافياً على جميع قطاعات المخيَّم.

يبلغ عدد الطُّلَّاب من هم في عمر الدراسة في المخيَّم 26,700 طالباً، ويبلغ عدد الطُّلَّاب الملتحقين بالمدارس 22,150 طالباً وطالبة (نسبة الذكور فيهم 49 %).

وبذلك يكون عدد الطُّلَّاب غير الملتحقين نهائياً في التَّعليم هو 4500 طالباً.

من العوامل المؤدية إلى عدم الالتحاق بالمدارس:

1- عمالةُ الأطفالِ.

2- الزَّواج المبكِّر للإناث.

3- الانقطاع عن الدراسة لأعوامٍ، ما خلق فارقاً علمياً بينهم وبين أقرانهم.

4- عدم شعور الأهالي بأولويةِ وأهميةِ التَّعليم.

5- شعور الكثير من السُّوريين بقرب العودة إلى الوطن.

6- شعور أولياءُ الأمور والطُّلَّاب بأن التَّعليم هو نوعٌ من العبثِ، لعدم وجود آفاق لمتابعة التَّعليم الجامعي. إلاأان توفر المنح الجامعية أدَّى إلى الحدِّ من هذه الظاهرة ودفع بالكثير من الطُّلَّاب لمتابعة دراستهم.

للحد من عدد الطُّلَّاب غير الملتحقين في التَّعليم ضمن المخيَّم، استحدثت اليونيسف برنامج استدراكي للأطفال ما بين 9 إلى 12 سنة وهو معتمد من وزارة التَّربية الأردنيَّة. ولديهم خطة مستقبليَّة لبرنامج استدراكي للشَّباب من 13 إلى 18 عاماً. [المرجع 6].

وفقا لتصريح المتحدث الرسمي باسم المفوضية السامية بشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، فان عدد الطُّلَّاب غير الملتحقين بالمدارس قد انخفض هذا العام (2016) بنسبة 4 % عما كان عليه في العام الماضي. [المرجع 5].

الحلول المقترحة:

1- تشكيل لجانٍ لإحصاء الطُّلَّاب السُّوريين خارج المدارس و الجامعات في الأردن، لأن أعدادهم غير محدَّدة تماماً.
2- مشاركة مشرفينَ سوريينَ بالإشراف على المدارس الأردنية في الدوام المسائي، و يمكن أن يتم الحصول على الموافقة عن طريق وزارة التَّربية الأردنية، أوعن طريق منظمة اليونيسف، أو منظمة إنقاذ الطفل، المسؤولة عن تعليم السُّوريين في الأردن.
3- العمل على إقامة دوراتِ تقويةٍ للطُّلاب السُّوريين المنقطعين كي لا يتأخر مستواهم التَّعليمي، وخاصة طلاب الدراسة المنزلية الذين لم يتم قبولهم في المدارس الرسميَّة، والمسجلين في الامتحان الوزاري.
4- يمكن أن يتم هذا بتفعيل التَّعليم المنزلي ضمن التجمعات السَّكنية المتجاورة.
5- التنسيق مع وزارة التَّربية الأردنيَّة عبر المنظَّمات الدُّوليَّة، لقبول وثائق التَّسلسل الدِّراسي المصدَّقة حسب الأصول
(وثيقة النجاح في العاشر والحادي عشر)، دون الحاجة للحصول على وثيقة الرسوب في امتحاناتِ الثَّانويَّة العامَّة.

الخاتمة والتوصيات:

بعد هذا العرض لواقع التَّعليم داخل سوريا وفي دول اللجوء، لاحظنا وجود سماتٍ عامةٍ تعيقُ التحاق مئاتِ الآلافِ من الطُّلَّاب السُّوريين بالمدارس. سيؤدي حلها إلى إنقاذ الجيل القادم من الانجراف إلى التطرف، أو الانحراف إلى الجريمة والتشرُّد، كما سيؤدي إلى ضمان مستقبلٍ أفضل لأبناء سوريا ليكونوا فاعلين في بناء سوريا الجديدة.

من الطبيعي ان لا تكون لمثل هذه الأبحاث نتائج ملموسة، فالنتائج متعلقة بمدى استجابة الجهات العامة والدولية للاقتراحات المقدمة والتي بنيت اعتمادا على دراسات واقعية.

سنوجز فيما يلي اهم التوصيات التي سيؤدي تنفيذها حتما الى إعادة مئات الاف الطلاب السوريين الى مقاعد الدراسة:

1- يلعبُ ضعفُ الحالةِ المادِّية للأسرِ السُّوريَّة دوراً كبيراً في عدم التحاق الكثيرين من ابنائهم بالمدارس (عمالة الأطفال – الزواج المبكر).

لتجاوز هذه العقبة يجب زيادة دعم المنظَّمات الدوليَّة للاجئين، وتخصيص مبالغ نقدية بسيطة تصرف للطلاب شهرياً لتغطية نفقات الدِّراسة والتَّنقُّلات.

2- تسهيل شروط حصول السُّوريين على الإقامة الرسمية في دول اللجوء. وهذا يتطلب تدخلاً من المنظَّمات الدوليَّة الرَّاعية لحقوق الإنسان والمنظَّمة الدُّوليَّة للهجرة.

3- إشراك السُّوريين بالإشراف على عمليات تعليم أبنائهم في دول اللجوء.

4- استحداث قناة للتواصل بين مؤسسات التَّعليم في دول اللجوء وأولياء الأمور، للاطلاع على حقوق أبنائهم وواجباتهم.

5- إلغاء التعقيدات المرتبطة بتصديق الوثائق أصولاً من النِّظام السوري، فكثيرٌ من الطُّلَّاب وأوليائهم مطلوبون أمنياً،
ولا يمكن أن يحصلوا عليها.

6- وضع برامج تعليمية خاصة لاستدراك السوية العلمية لمنقطعي التسلسل الدراسي. فهم أكثر شريحةٍ معرضةٍ للضياع.

7- زيادة فرص التَّعليم الجامعي أمام الطُّلَّاب السُّوريين في دول اللجوء، مما يشكل لهم حافزاً قوياً يدفعهم لمتابعة دراستهم في المرحلة الثَّانويَّة. ويمكن أن يتم هذا بزيادة المنح الجامعية للطلاب السُّوريين.

8- زيادة التنسيق والتكامل بين الجهات الدَّاعمة والمهتمة بتعليم السُّوريين لتلبية الاحتياجات التَّعليمية في دول اللجوء. ويحتاج هذا إلى إقامة مؤتمرات دولية برعاية الأمم المتحدة.

المراجع :

1- تقرير اليونيسف (أطفال تحت القصف) عام 2017.
2- تقرير هيومان رايتس ووتش (حول تعليم السُّوريين في لبنان) عام 2017.
3- استبيان من مدارس التَّعليم المؤقت للسوريين في تركيا.
4- محاضرة مستشار وزير التَّعليم الوطني التركي عن تعليم السُّوريين في تركيا عام 2017.
5- تقرير ممثل الحكومة السُّوريَّة المؤقتة في الأردن عام 2016.
6- مقابلة مع السيد محمد الحوالي المتحدث الرسمي باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن (تلفزيون أورينت).
7- مقابلة مع السيدة شروق الفاخوري مسؤولة التَّعليم باليونيسف في الأردن (تلفزيون أورينت آذار 2017).
8- تقرير تعليم مؤتمر بروكسل. – نيسان 2017.
9- تقرير المديرية العامة لإدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية بتاريخ 2107/7/03.
10- تصريح السيد مستشار التعليم الوطني التركي ارجان دميرجي حول اعداد الطلاب السوريين في الجامعات التركية.